



كلمة

المجموعة العربية

تلقاها

كارولين زيادة

المندوب الدائم المعاون

أمام

اللجنة الرابعة

البند ٢٩

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل

اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

نيويورك في : ٢٩/١٠/٢٠٠٨

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيد الرئيس،

يطيب لي أن أتقدم منكم باسم المجموعة العربية بأحر التهاني لكم ولأعضاء المكتب بمناسبة انتخابكم لترؤس أعمال اللجنة الرابعة خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، ونحن على يقين أن مهنتكم العالية وحرفيتم ستكفل إدارة أعمال اللجنة بالنجاح. كما أود التأكيد على دعم المجموعة العربية لكم ولأعضاء مكتبكم، واستعدادها الكامل للتعاون لتحقيق أهدافنا المرجوة. ولا بد من التنويه بأعمال رئيس وأعضاء المكتب المنتهية ولايته لما بذلوه من جهود حثيثة خلال الدورة الماضية وما حققوه من إنجازات.

السيد الرئيس،

وبعد الاطلاع على التقرير السنوي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وهو تقرير شامل حول عمليات الوكالة خلال العام المنصرم والعام الجاري وموجزاً لأهم المؤثرات الحرجة على عمليات الأونروا في لبنان، والأردن، والجمهورية العربية السورية، والأرض الفلسطينية المحتلة.

وبعد الاستماع إلى الإحاطة التي تقدمت بها السيدة كارين أبو زيد، والمفوض العام للوكالة، وما تخللها من عرض مستفيض للتطورات التي واكبت عمل الوكالة سواء في الإطار التنظيمي أو التشغيلي أو القانوني، ولاسيما للتحديات التي واجهتها الوكالة ولا تزال أثناء تأديتها للمهام الموكلة إليها، نود التقدم بفائق التقدير والشكر للسيدة كارين أبو زيد على الإحاطة والتقارير ذات الصلة.

كما نشير إلى أن مضمون التقرير في الشق المتعلق بالتطورات التشغيلية عكس صورة متطابقة لمضمون الجلسات التي خصصها مجلس الأمن خلال العام الجاري لاستعراض الأوضاع في الأرض الفلسطينية المحتلة وتداعيات الممارسات الإسرائيلية عليها، فما وصفه وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية السيد جون هولمز، أمام مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي بسياسة "العقاب الجماعي" أتت ترجمته بالأرقام والأفعال في هذا التقرير الذي نحن بصدد دراسته. ففي غزة المنكوبة التي خضعت ولا تزال لحصار إسرائيلي أحكم القبضة الاقتصادية والمعيشية على مليون ونصف مليون فلسطيني فأهلك الاقتصاد الهش أساساً وشرد المدرسين والطلاب عن مدارسهم وحال دون الإفادة من الخدمات الصحية كما حدد نسبة تدفق الوقود ناهيك عن انعدام الصيانة للبنى التحتية. أما في الضفة الغربية فلا يزال التوسع في بناء الجدار غير القانوني متحدياً القانون الدولي، معطلاً الاقتصاد ومفضلاً سبل العيش وحائلاً دون عودة الأهالي إلى حياتهم الطبيعية، وفي هذا السياق نذكر بعضاً من أرقام وردت في التقرير لتكون خير دليل على صعوبة الأوضاع: "زادت حواجز عمليات الإغلاق من ٥٧٩ إلى ٦٠٨. وتم الاستيلاء على ٤٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية لصالح المستوطنات والمواقع الأمامية والقواعد العسكرية... كما طرحت السلطات (الاحتلال) الإسرائيلية مناقصات، منذ اجتماع أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لبناء ٨٤٧ وحدة سكنية... كما قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ٣٨٨ فلسطينياً وأصاب ٨٤٣ بجروح أثناء غاراتها العسكرية.

السيد الرئيس،

أرقام توجز هول الكارثة التي يعيش فيها ليس فقط الشعب الفلسطيني إنما أيضاً الأونروا بأبنيتها وموظفيها وسياراتها. إذ تخضع المباني لعمليات دهم "حيث اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مباني تابعة للأونروا في الضفة الغربية ست مرات وكذلك في قطاع غزة وكل ذلك في خرق واضح لما نصت عليه اتفاقية فيينا لعام ١٩٤٦ على "أن مباني الأمم المتحدة تتمتع بالحصانة".

كما قيدت السلطات الإسرائيلية ولا تزال تحركات موظفي الاونروا، إذ منعهم من استخدام معبر بيت حانون أو جسر الكرامة وكذلك فرضت عليهم إجراءات مرهقة للحصول على تصاريح تمكنهم من الدخول إلى إسرائيل والقدس الشرقية المحتلة ، إضافة إلى إخضاع المركبات التي تقل هؤلاء الموظفين الدوليين لعمليات تفتيش، كل ذلك يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات فيينا للعام ١٩٤٦ واتفاق كومي-ميتشل مور لعام ١٩٦٧ الذي تعهدت إسرائيل بموجبه بأن "تبذل كل ما في وسعها لتسهيل مهمة الاونروا".

وكأن كل هذه التحاوزات والانتهاكات للقانون الدولي لا تكفي، فتقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بفرض ضريبة مباشرة بلغت ١٣٢٣٢٤ دولار أميركي على وكالة الاونروا ، وتضيف إليها القيود المفروضة على مرور حاويات الوكالة على معابر قطاع غزة.

السيد الرئيس،

تدين المجموعة العربية الممارسات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وموظفي الأونروا، وتدعو المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل من أجل رفع هذه القيود لتمكين الوكالة من ممارسة إعمالها وتوفير الحماية اللازمة لموظفيها أثناء تأديتهم مهامهم. ومن جهتها تؤكد المجموعة على الثوابت التالية:

١- تبقى محنة اللاجئين الفلسطينيين والتي تعد أكبر وأطول قضية لاجئين في العالم بالرغم من مرور ستون عاماً على بدايتها هي القضية الأساسية التي يجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة حلها حلاً عادلاً وشاملاً، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ من أجل التوصل إلى السلام والاستقرار في المنطقة ككل. إن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة هو حق غير قابل للتصرف لا تنتقص منه مرور السنوات أو التغيرات في الظروف على أرض الواقع. وبالمثل، فإن حقهم في ممتلكاتهم والإيرادات الآتية منها، وبما يتفق مع مبادئ القانون الدولي، يتحتم احترامه في أية تسوية لقضيتهم.

٢- تدعم المجموعة العربية التفويض الممنوح للأونروا وفق القرار ٣٠٢ الصادر عن الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، واستمرارها بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها حتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وشاملاً وفق ما نصت عليه مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة.

٣- تثنى المجموعة العربية الجهود التي تبذلها الوكالة، مفوضاً عاماً وموظفين، وتحيي حرصهم في تأدية مهامهم رغم الظروف الصعبة والخطيرة، كما تتقدم بالتعازي لعائلات الشهداء.

٤- تعرب المجموعة عن قلقها البالغ من العجز المالي الذي تعاني منه ميزانية الوكالة الذي بلغ ٩٨,٨ مليون دولار وكذلك فان زيادة الإنفاق في المنطقة بمبلغ ٤٤,٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٨ تحد من قدرة الوكالة على التخطيط بالاستناد إلى احتياجات اللاجئين، أو تحسين نوعية الخدمات المقدمة. وتشير إلى أن عدداً من الدول العربية زادت مساهماتها في المنظمة مثل الإمارات والبحرين في دعم ميزانية الاونروا، وتوجه نداءً إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى العمل بروح من التضامن لكفالة تمويل برامج الاونروا بالكامل بما يحقق الأمن المالي لها وبالتالي للاجئين الفلسطينيين المستفيدين من خدماتها.

٥- تدعو المجموعة العربية الاونروا إلى الاستمرار في التنسيق الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية المعنية ومع الدول العربية المضيفة أثناء تأديتها لمهامها، وتود التنويه بمستوى المساعدة والدعم الذي تقدمه حكومات كل من لبنان، الأردن وسوريا في هذا الصدد.

في الختام، السيد الرئيس،

ومع تزامن الذكرى الستين للنكبة مع الذكرى الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومع اقتراب عام ٢٠٠٩ حيث تستعد الاونروا لإحياء الذكرى الستين لتأسيسها، كلها مناسبات وصفتها المفوض العام كارين أبي زيد "بالمناسبة للتأمل في كيفية قيام الجهات الدولية الفاعلة بعمل المزيد لإعطاء الكرامة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين ما تستحقه من اهتمام وتقريب بلوغ هدف بعيد المنال يتمثل في تحقيق العدالة للفلسطينيين وإقامة دولة قابلة للحياة خاصة بهم".

شكراً السيد الرئيس